كلف الحكومة بإعداد مشاريع بقوانين حول المصالحة الوطنية

مجلس النواب يقر قانون الحصانة وتزكية عبدربه منصور مرشحا توافقيا لرئاسة الجمهورية

□.. أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي وبحضور رئيس حكومة الوفاق الوطني الاخ محمد سالم باسندوة وأعضاء الحكومة وبالإجماع، مشروع قانون منح حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية.

قضى مشروع القانون بمنح الأخ علي عبد الله صالح – رئيس الجمهورية الحصانة التامة من الملاحقة القانونية والقضائية، ونص مشروع القانون على أن تنطبق الحصانة من الملاحقة الجنائية على المسؤولين الذين عملوا مع الرئيس في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية فيما يتصل بأعمال ذات دوافع سياسية قاموا بها أثناء أدائهم لمهامهم الرسمية، ولا ينطبق ذلك على أعمال الإرهاب.

وكلف مشروع القانون حكومة الوفاق الوطني تقديم مشروع بقانون أو مشاريع بقوانين إلى البرلمان حول المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وفقاً لما ورد في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية في فقرتها (ح) من البند (٢١) بما يرمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية واتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ونص مشروع القانون على أن يُعد هذا القانون من أعمال السيادة ولا يجوز إلغاؤه أو الطعن فيه.

وأن تسري أحكام هذا القانون على الأفعال الواقعة خلال فترة حكم الرئيس علي عبدالله صالح وحتى تاريخ صدوره.

وأن يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية، ويفسر هذا القانون بما يتوافق مع مبادرة التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية وقرار مجلس الأمن رقم (٢٠١٤) لعام ٢٠١١م.

وكان المجلس قد استمع في بداية جلسته إلى رسالة رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة الذي طلب فيها سحب مشروع القانون القديم وتقديم مشروع القانون الجديد سالف الذكر ، وأقر المجلس سحب المشروع القديم وإدراج مشروع القانون في جدول أعماله.

فيما أقر مجلس النواب في جلسته هذه وبالإجماع تزكية نائب رئيس الجمهورية الأخ/ عبدربه منصور هادي كمرشح توافقي ووحيد لمنصب رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية المبكرة، وكلف اللجنة العليا للانتخابات باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لتلك الانتخابات وإجرائها في موعدها المحدد.

كما أقر مجلس النواب في هذه الجلسة موازنته للعام المالي ٢٠١٢م.

وكان رئيس مجلس النواب قد ألقى أثناء الجلسة كلمة في الحاضرين أكد فيها على أهمية هذه الأعمال الوطنية واعتبرها تاريخية التي تقوم بها حكومة الوفاق الوطني وممثلو الشعب والتي تصب في خدمة المصلحة الوطنية العليا لليمن.

كما أكد على أن العمل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية سيظل كما كان في الماضي تضامنياً وتكاملياً بينهما لما فيه خير ومنفعة الأمة اليمنية بأسرها.

وشدد رئيس مجلس النواب على ضرورة تكاتف الجميع ورص الصفوف من أجل إزالة كافة عوامل إقلاق السكينة العامة وضرورة تعميق دعائم الأمن والاستقرار وتهيئة البلاد لمزيد من استقبال الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة بأشكالها المختلفة وتحقيق رفاهية الشعب.

ودعا رئيس مجلس النواب حكومة الوفاق الوطني إلى تحديد مكامن الخلل في الأوضاع الراهنة مشدداً على أن الجميع سيتخذ الإجراءات والتدابير اللازمة للقضاء عليها مطالباً الجميع الوقوف صفاً واحداً من أجل مكافحة الاختلالات ومعالجة أسبابها والتصدي لها.

من جانبه عبر رئيس مجلس الوزراء في كلمة أمام البرلمان عن سعادته وأعضاء الحكومة لهذا اللقاء وبالحس والشعور الوطني المشترك الذي يستشعر به الجميع ويستهدف العمل معاً من أجل إخراج الوطن من أزمته الراهنة حتى لا يصبح الوطن عرضة للتمزق والشتات كأي بلد آخر يعيش أزمات، ودعا الجميع إلى الابتعاد عن أي انفعالات وناشدهم بجعل خيار اليمن وحيداً في كل اهتماماتهم وإعادة اليمن إلى المسار الطبيعي الصحيح.

كما دعا رئيس مجلس الوزراء في كلمته إلى تزكية نائب رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي مرشحاً توافقياً وحيداً لمنصب رئيس الجمهورية.

وقال باسندوة: " إن المسؤولية مشتركة أمام الله والوطن والشعب" .. مطالباً الجميع التضحية من أجل الوطن وانتشال اليمن من واقعها المعاش إلى واقع أفضل ينعم به الشعب اليمني بمستقبل أفضل.

كما اقر مجلس النواب تشكيل لجنة من بين أعضائه للاطلاع على الأوضاع في محافظة أبين ومستجداتها وتقديم تقرير بنتائج ذلك إلى المجلس .

فيما استنكر مجلس النواب بشدة عملية الاعتقال التي قامت بها قوات الكيان الصهيوني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور عزيز دويك .

وطالب نواب الشعب اليمني البرلمانات العربية والإقليمية والدولية بالاضطلاع بمسئولياتها والضغط على الكنيست الإسرائيلي للتحرك مع دولها من أجل الإسراع بالإفراج عن رئيس المجلس التشريعي وكل المعتقلين الفلسطينيين في سجون إسرائيل.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه، وبذلك يكون المجلس قد اختتم جلسات أعمال فترة انعقاده الخامسة من الدورة الثانية لدور الانعقاد السنوي الثامن .

صدور قانون رئاسي بشأن منح حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية

صنعاء / سبأ

● صدر أمس القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٢م بشأن منح حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية في ما يلي نصه :

باسم الشعب ..

نائب رئيس الجمهورية ..

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية ..

وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤م بشأن الإجراءات الجزائية .

واستنادا إلى ما ورد في البند (ثالثاً) من مبادرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أوجب على مجلس النواب بما فيهم المعارضة أن يقر القوانين التي تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية لرئيس الجمهورية ومن عملوا معه خلال فترة حكمه .

وعلى الفقرة (التاسعة) من الآلية التنفيذية للمبادرة التي أوجبت على الأطراف اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان اعتماد مجلس النواب للتشريعات والقوانين الأخرى اللازمة للتنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بالضمانات المتعهد بها في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية الموقعتين في مدينة الرياض بتاريخ ٢٣ / ١١ / ٢٠١١م برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ووزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسفراء الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي وسفير الاتحاد الأوروبي المعتمدين في اليمن وسفير الولايات المتحدة الأمريكية في الرياض والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وممثل الأمين العام للأمم المتحدة السيد جمال بن عمر .

واستنادا إلى ما جاء في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٤) بتاريخ ٢١ / ١٠ / ٢٠١١م في فقرته (الرابعة) التي دعت كافة الأطراف في اليمن إلى الالتزام بتنفيذ تسوية سياسية قائمة على مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي .

وحرصا على أن يساهم كل أبناء الشعب اليمني في مسيرة البناء والتنمية .

واحتواءً للآراء التي نتجت عن الأزمة الداخلية التي حدثت أثناء الفترة الماضية وما نتج عنها .

وتجسيدا لروح التسامح الأصيل في عقل وضمير الشعب اليمني .

ونظرا لمقتضيات المصلحة الوطنية .

وبعد موافقة مجلس النواب .

أصدرنا القانون الآتي نصه:

مادة (١): يمنح الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، الحصانة التامة من الملاحقة القانونية والقضائية.

مادة (٢): تنطبق الحصانة من الملاحقة الجنائية على المسئولين الذين عملوا مع الرئيس في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية فيما يتصل بأعمال ذات دوافع سياسية قاموا بها أثناء أدائهم لمهامهم الرسمية، ولاينطبق ذلك على أعمال الإرهاب.

مادة (٣): على حكومة الوفاق الوطني تقديم مشروع بقانون أو مشاريع بقوانين الى البرلمان حول المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وفقاً لما ورد في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية في فقرتها (ح) من البند (٢١) بما يرمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية واتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الانساني.

مادة (٤): يعد هذا القانون من أعمال السيادة ولايجوز إلغاؤه أو الطعن فيه.

مادة (٥) تسري أحكام هذا القانون على الأفعال الواقعة خلال فترة حكم الرئيس علي عبدالله صالح وحتى تاريخ صدوره.

مادة (٦) يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية، ويفسر هذا القانون بما يتوافق مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية وقرار مجلس الأمن رقم (٢٠١٤) لعام ٢٠١١م.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء
بتاريخ ٢٧ / صفر / ١٤٣٣هـ
الموافق ٢١ / ١ / ٢٠١٢م
عبدربه منصور هادي
نائب رئيس الجمهورية

تعزيز علاقات التعاون العسكري بين جيشي اليمن وأمريكا

صنعاء / سبأ

● التقى رئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن أحمد علي الأشول بصنعاء أمس سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى اليمن جيرالد فايرستاين.

جرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية ومجالات التعاون العسكري القائم بين الجيشين الصديقين اليمني والأمريكي وسبل تعزيزها وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الصديقين خاصة مجالات التدريب والتأهيل العسكري والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

وثمن رئيس هيئة الأركان العامة خلال اللقاء الجهود الطيبة للأصدقاء الأمريكان لاحتواء الأزمة الراهنة في اليمن والخروج بحلول توافقية بين مختلف الأطراف.

من جهته أشاد السفير الأمريكي بصنعاء بالمستوى المتطور الذي وصلت إليه علاقات الشراكة والتعاون العسكري بين البلدين الصديقين.. معرباً عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعم لليمن وبما يحفظ وحدته وأمنه واستقراره.

حضر اللقاء مدير عام ديوان وزارة الدفاع اللواء الركن أحمد العقيلي ومدير دائرة الاستخبارات العسكرية العميد مجاهد غشيم.

النيل للهندسة والمقاولات
Nile for Engineering and Contraction

شقق فخمة للبيع

يسر النيل للهندسة والمقاولات

أن تعلن بأنها ستقوم ببيع ماتبقى من شقق في أبراج الحي السياسي ((جوار معهد مالي)) وبرج حدة ((خلف بريد حدة)) وبرج الوفاء ((جوار مستشفى سيبلاس)) بالعاصمة صنعاء، مع العلم بأن بعض الشقق في نهاية تشطيباتها والبعض جاهزة للتسليم بمساحات تبدأ من (١٧٥م٢ حتى ٢٥٠م٢) والبيع نقداً أو بشيك مقبول الدفع.

فعلى الأخوة الراغبين بالشراء أو الاستفسار الاتصال بالأرقام التالية:

تلفون: ٤٥٤٢٧٨ - ٤٥٤٢٧٧ ٠١ ٠٠٩٦٧ - موبايل: ٧٧١٢٤٠٧٩٩ - ٧٧١٢٤٠٥٢٢ - ٧٧٧٠٣٠٧٧٢ - ٧٣٥٠٢٠٩٦٢ - ٧١١٦١٦٥١١

أو زيارة المكتب ((النيل للهندسة والمقاولات)) الكائن بشارع جيبوتي - جوار الأمن السياسي(شرقاً)